

إدارة السيولة الذكية

طارق الماضى – صحيفة الاقتصادية 2008م

المقصود بالتنقل بالسيولة الاستثمارية المتاحة بين فرص متعددة بناء على التغيرات الاقتصادية من أجل تحقيق أكبر أمان للاستثمار الأصلي مع ضمان أكبر نسبة نمو لها من خلال تلك العملية من التنقل بين أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق.

تبرز أهمية تلك الإدارة للسيولة خلال الفترات الحالية من خلال القدرة على القراءة المستقبلية لاتجاهات السلع والنفط والذهب والعقار وجميع الأوعية الاستثمارية الأخرى، لتحقيق توقعت صحيحة عن الاتجاهات الاقتصادية القادمة، وبناء قرار التحرك بناء عليها أي إعادة توجيه السيولة الاستثمارية اعتماد على توقع اتجاه الاقتصاد الكلي، تكون أهمية ذلك كبيرة نحو الاستثمار في خضم تغيرات أصبحت سريعة في الوقت الحاضر.

الجمود نحو المتغيرات الاقتصادية وتأثيراته سوف يكون عامل سلبي اتجاه المحافظة على رأس مال أي استثمار، حيث إن انخفاض معدلات العوائد على الاستثمار مع ارتفاع أرقام التضخم تساعد على تقليص قيمة أصل السيولة بشكل أكثر حدة مما لو كنت تلك السيولة تتركز في الأصول مثل العقارات أو الأسهم، اعتماد على نظرية إن السيولة تهرب إنشاء الأزمات الاقتصادية نحو الأصول.

على سبيل المثال، القراءة الصحيحة للسوق العقاري المحلي والدولي استناد إلى أسعار المواد الخام وأسعار الإيجارات وتخفيض أسعار الفائدة، كان سوف يعتبر عامل جيد نحو توجه السيولة نحو استثمارات عقارية معينة دون الأخرى للاستفادة من حالة التضخم بدل من التضرر منها.

في أسواق المال سوف يكون الانتقال بالسيولة بين القطاعات المختلفة بناء على مدي مقدرة كل قطاع استناد على حالة الاقتصاد على تحقيق نمو، سوف يكون ذلك قرار حكيم، حيث إن قطاعات سوق الأسهم تتأثر مقدرته في تحقيق النمو بناء الحالة الاقتصادية الكلية وهي على نفس

المناول لا تستفيد بنفس القوة من حالة الانتعاش الاقتصادي في حالة حدوثه بنفس القوة ، تغير أسعار النفط والمواد الكيميائية سوف ينعكس على بعض القطاعات والشركات بشكل أكثر حدة من بعض الشركات والقطاعات الأخرى، وفي حين سوف تتضرر بعض القطاعات والشركات من هذا الارتفاع سوف نجد على الاتجاه المعاكس قطاعات وشركات سوف يكون ذلك الارتفاع هو طريقة لتحقيق إرباح قياسية وتاريخية.

هنا لن يكون استقرار السيولة في قطاع معين بغض النظر عن اخذ اتجاهات الاقتصاد الكلي في الحسبان، لن يكون ذلك قرار حكيم ولن يساعد في توفير معدلات نمو جيدة للسيولة التي يتم إدارته، بل على العكس من ذلك لربما يكون ذلك التغير في اتجاه الاقتصاد الكلي مضر بشكل قاسي على بعض القطاعات ولسنوات متعددة.

المقياس المساعد هنا هو تكييف إدارة السيولة للتحرك بناء على الدورات الاقتصادية والتي تنتقل به من حالة الانتعاش إلى حالة الركود خلال الدورة الاقتصادية، حيث يتم من خلال تلك العملية من التكيف الاستفادة من حالة الانتعاش بالاتجاه نحو الشركات التي تحقق معدلات نمو كبيرة خلال تلك الفترات، ومن ثم الانتقال بعد ذلك إلى الشركات الاستثمارية التي تضمن معدلات عوائد مجزية خلال فترات الركود وتساعد على تخفيض تأثير التضخم على السيولة بقدر الإمكان.

الدورات الاقتصادية

المتتبع لعمليات الدورات الاقتصادية والتي تمر كل بضع سنوات يمكنه رصد ان التغير على طبيعة تلك الدورات الاقتصادية ، ربما يكون اكثر وضوح على مستوى السرعة والاستجابة للدورة الاقتصادية وليس على مستوى مراحل الدورة الاقتصادية نفسها ، خلال هذه الفترات يمكن ملاحظة ان الرتم الذي ترتفع به عملية التضخم لم يعد يستغرق وقت طويل بل اصبحت العملية لفترات قصيرة بعد ان كانت هذه المرحلة في السابق تستغرق اشهر كاملة وذلك بسبب ارتباط معظم اقتصاديات العالم بشكل اكثر من قبل بكثير والاستجابة لاي عمليات تغيير بشكل فوري في جميع

انحاء العالم وذلك يمكن مشاهدته تحديد في التغيرات التي تطرا بناء على التغير في اسعار النفط والعملات حيث ان الاستجابة تكون سريعة وفورية

الاستنتاج الوحيد من ذلك ان طبيعة هذه التغيرات لربما تجعل تلك الدورات الاقتصادية أقصر من حيث النطاق الزمني وأسرع في الانتقال من مرحلة الى اخرى، ولكن لربما تكون السلبية هنا انه سوف تكون أكثر قسوة وتأثير في كل مرحلة وفي عمليات الانتقال بين تلك المراحل، وفي سيق ذلك الاستنتاج يتبع الكسد او بلغة أكثر لطف الركود عمليات التضخم.

الكسد يحدث نتيجة ارتفاع اسعار السلع والمنتجات مما يجعل المستهلك عاجز عن توفير تلك السلع والمنتجات، يحاول ايجاد البديل الارخص او الاقتصاد في عمليات الاستهلاك الاعتيادية التي تعود عليه خلال السنوات الماضية، اذن وتبع لهذه المعادلة سوف ينخفض الاستهلاك والطلب وسوف يرتفع العرض المتوفر، ولكن بدون محاولة للهبوط بالأسعار على الأقل خلال المرحلة الاولى من الكسد وذلك لارتفاع التكلفة التشغيلية خلال مرحلة التضخم،

خلال هذه المرحلة تكثر البدائل الافضل والتي خلقت خلال فترة التضخم نتيجة ارتفاع اسعار المنتج ليصبح أكثر جدوى بالنسبة لبعض الصانعين وفي نفس الوقت انخفض مطلبه الكثير من المستهلكين بالجودة العالية في المنتج مقابل الحصول على اسعار منافسة ليكون عامل التضخمية بالجودة أكثر الحاح خلال هذه الفترة، تكثر ايضا العروض التي تشجع على عمليات الشراء والاستثمار والتي تحاول جذب المال بشتى وسائل الاغراء.

في اخر مرحلة الكسد تبدأ عملية التجاذب بين قوى الشراء والبيع والمتمسكين بثبات الاسعار ، ليكون السوق خاضع بشكل قوي خلال تلك الفترة لعمليات العرض والطلب وليكون أي طرح او زائدة في العرض خلال تلك الفترة سلاح فعال جدا في التحكم في تخفيض الاسعار ، في حين يتخوف الكثير من المستثمرين من الدخول في عمليات شراء كبيرة خلال تلك الفترة لعلمهم ان احتمالية هبوط الاسعار خلال اخر مرحلة الكسد هو الاكثر ترجيح ويحدث بشكل قوي نتيجة تسرع المستثمرين لفترة قبل الكسد لجني الارباح بعد انتظارهم لفترات طويلة منذ الاستثمار خلال بداية فترة تضخم الاسعار

سحابة الركود الاقتصادي.. كيف تمطر

بشكل اعتيادي، ولكن ليس بالضرورة من المفترض إن يدخل الاقتصاد نتيجة الدورة الاقتصادية إلى حالة الركود مباشرة بعد انتهاء دورة التضخم وذلك هو السياق الطبيعي السائد، ولعل إبراز ملامح الانتقال من مرحلة إلى أخرى في الدورات الاقتصادية وهو التغيرات الحادة في أسعار السلع ومنها النفط والعملات والمعادن.. الخ حيث وبعد إن يكون الاتجاه الصعود هو السائد خلال مرحلة التضخم، يتغير ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار ووضوح الرؤيا، التغير الآخر هو في سلوك المستهلكين أنفسهم، حيث ونتيجة لمرحلة التضخم يتغير سلوك المستهلك للبحث عن البديل المناسب والميل إلى التوفير والاقتصاد في الاستهلاك مما يعني بشكل مباشر انخفاض مستوى الطلبات مقابل ارتفاع مستوى العروض نتيجة التوسع في الإنتاج خلال فترة التضخم لتلبية الطلبات العالية خلال بداية مرحلة التضخم ، تتفاقم المشكلة بشكل اكبر عندما يكون افتتاح معظم هذه التوسعات خلال نهاية فترة التضخم حيث تؤدي وبشكل حاد إلى تغيرات حادة في أسعار السلع نتيجة اختلال قوي العرض والطلب وعدم الفهم المبكر لهذا التغير القادم .

يعطي المستثمرين في أسواق المال أهمية قصوى للانتقال بين مرحلة وأخرى في الدورات الاقتصادية، حيث انه نتيجة لهذا الانتقال تتغير معدلات الأرباح التي تستطيع الشركات تحقيقه خلال الشهور القادمة نتيجة وكما تم الإشارة إلى خلال بين قوي العروض والطلبات وتغير سلوك المستهلك، وبالتالي لابد ان تتأثر نتيجة تلك الشركات في أسواق المال تبع ذلك، هنا وفي العادة تستجيب الشركات وبسرعة لعمليات التغير في الدورات الاقتصادية رغم انه في وقت الاستجابة تكون تسجل معدلات إرباح أكثر من جيدة.

لا يمكن التحديد بدقة لعملية الانتقال بين مرحلة التضخم والركود، حيث انه أحيانا ونتيجة عمليات الإصلاح التي تتم في الاقتصاد في بعض الدول يتم الانتقال مباشرة من مرحلة التضخم إلى الانتعاش، في حين تكون ملامح تلك العملية من الانتقال مشابهة وبشكل كامل إلى الدخول في مرحلة الركود في بداية الأمر، عمليات التحليل الدقيقة لمرحلة الانتقال والتغيرات المصاحبة خاصة الاضطرابات في هذه المرحلة على صعيد عمليات الاستهلاك ترسم بشكل واضح طبيعة التغير القادم

الركود ... القفز إلى المجهول

" إن مشكلة القلق انه يغذى نفسه " لن مشكلة الثقة في الاقتصاد انه بعكس الخوف حيث إن الخوف الاقتصادي هو عبارة عن كرة من الثلج تكبر وتكبر خلال تدرجه من اعلي المنحدر وهي تصبح مدمرة مع مضي الوقت وخلال فترات الانحدار، والثقة في الاقتصاد عكس الخوف، حيث انه لا تكبر بسرعة عبر التدرج من اعلي المنحدر بفعل القوة الذاتية للخوف، بل تحتاج إلى فترات زمنية أطول ومجهود أكبر من اجل محاولة دفعة وإعادتها إلى الأعلى.

الركود في ابسط تعريفاتها هو انخفاض وتيرة الاستهلاك بشكل قوي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة الشركات على الإنتاج وتحقيق المبيعات والإرباح وبالتالي الاضطرار إلى خفض المصاريف وتسريح العاملة لذلك يطلق على الركود أيضا الكساد ، من اجل ذلك يتزامن انهيار أسعار النفط مع دقائق ساعات الأزمة الاقتصادية لأنها في حالة حدوث الركود سوف ينخفض الطلب على النفط بشكل كبير بسبب انخفاض الاستهلاك، مشكلة الركود انه لا يصيب قطاع معين من الاقتصاد بل يكون تأثيره شامل مع اختلاف أحده بين قطاع وآخر، يحد الركود من عمليات التوسع بل على العكس من ذلك تعاني الشركات وبشكل قاسي من ضعف عمليات التصريف .